Issue 5986 Wednesday 14/3/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5986 الاربعاء 24 من جمادى الاخرة 1439 هـ 14 من آذار (مارس) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

### نحو دولة المواطنة

# المسيحيّون في المشرق العربي

عبد الحسين شعبان
بيروت

"آسف لم يكن لديّ الوقت لكتابة ملاحظات مكثّفة، فكتبتُ هذه المخطوطة"

كان ذلك ما أجاب به فريدريك أنجلز رفيقه كارل ماركس، الذي طلب منه كتابة ملاحظات بشأن مخطوطة كان قد أرسلها له، فانتظر عدّة أشهر، ولكنه فوجئ حينما وصلته حزمة أوراق هي أقرب إلى "مخطوطة" مع رسالة من سطر واحد، لكنّها كثيرة الدّلالات وعميقة المعاني، ويتلخّص مضمونها باعتذار عن التّأخير، وكان السّببُ كما برّر هو "ضيق الوقت". هذا ما واجهته حين طُلب مني تقريظ كتاب الدكتور "نائل جرجس" القيّم، لأنّ التركيز يحتاج إلى تكثيف وتأمّل وتأنٍّ، أي يحتاج إلى "وقت" كافٍ، وهو ما افتقدته.

أستهلُّ كلامي من العنوان "المسيحيّون في المشرق العربي – نحو دولة المواطنة"، وهو يتضمّن فكرة الوجود المسيحي وفي الوقت نفسه الدعوة الحثيثة لإقامة دولة المواطنة، ولكن لماذا المسيحيّون؟ ألأنّ استهدافهم في المشرق العربي بات قضية وجود؟ أم لأنّ وجودهم بحدّ ذاته أصبح قضية تتعلّق باستهداف الدولة الوطنية ذاتها مثلما يتعلّق الأمر بمستقبلها؟

فإلغاء الوجود المسيحي يعني هدم ركن أساس من أركان الدولة العصرية التي يُفترض بها أن تقوم على المواطنة، مثلما يعني حذف جزء مهم وأصيل من تاريخ مجتمعاتنا، ناهيك عن بتره من حاضرنا، "فالمسيحيّون ملح الأرض" كما قال السيد المسيح، وهم متجذّرون فيها وليسوا "أغراباً" أو "وافدين"، وهم أهل البلاد قبل مجيء الإسلام وبعده، بل شركاء فيها، كما ورد في القرآن الكريم: "ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يَمْتَرون" (سورة مريم، الآية 34).

أتوقّف عند ذلك لأنني لا أريد أن يستغرقنا التاريخ، وليس القصدُ في ذلك إهماله أو نسيانه أو الافتئات عليه، حتى وإنْ كان التاريخ "مراوغاً" على حدّ تعبير هيغل، وإنما أفضّل مناقشة واقع الحال، علماً بأن التاريخ لا يكتبه المؤرّخون وحدهم، بل يكتبه الأدباء والفنانون حسب غوركي، لأنهم يشتركون في هواية الغوص في التفاصيل، لكنّها غواية البحث عن الحقيقة دون أدنى شك.

– I –

أنطلقُ في قراءتي لكتاب الدكتور جرجس من بعض الاستنتاجات التي خلُص إليها وحاول أن يدرجها في خاتمة كتابه، والتي تتناول عدداً من المفاهيم والأطروحات ذات الصّلة بالعنوان الفرعي الذي وضعه، والمقصود بذلك "دولة المواطنة"، وأهمّها: العلمانية التي يعتبرها "الحلّ الأمثل لتحرير المشرق العربي" واقْتَرحَ نموذجاً شبيهاً بالحالة التركية.

والديمقراطية ودولة القانون، إذْ كان غيابهما سبباً في تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي تنامي "التطرّف الإسلامي والإرهاب والعنف، الذي يحصد أرواح المسيحيين وغيرهم من المواطنين..." وهي استنتاجات وردت في ثنايا الكتاب، وشكّلت خيطاً ناظماً لفصوله وهو ما يحتاج إلى إضاءات ترتبط بخصوصية كل حالة وتجربة.

وهو يرى أن الديمقراطية "الضمانة المثلى لإرساء السّلام والعدالة..." إذْ أن "دمقرطة" الشرق الأوسط هي الأساس لتحقيق احترام حقوق "الأقلّيات" وضمان اندماجها في مجتمعاتها. كما يدعو إلى اعتماد "الديمقراطية التوافقيّة" لأنّها "تمثيل فئات الشّعب كافّة وحتى تقاسم السّلطة بينها"، ويستبعد فكرة النظم البرلمانية ونظام الحكم الرئاسي لأنّهما لا يلبيّان ما يطمح إليه.

ووفقاً لكثير من التجارب يمكن اختيار "الديمقراطية التوافقية" لفترة انتقالية محدودة، أي لتجاوز مراحل الانتقال والتحوّل الديمقراطي، التي غالباً ما تكون عسيرة، كما أنّها قد تؤدّي إلى المحاصصة والتقاسم الوظيفي، الديني أو المذهبي أو الإثني أو غير ذلك، في حين أنّ حقوق الإنسان وحدها تؤدّي إلى نوع من "التطامن" في تلبية حقوق المجموعات الثقافية المشروعة، وهي التي يمكن أن تؤمّن الضمانات الضرورية وخصوصاً في المجتمعات المتعدّدة الثقافات، لأنه حتى الديمقراطية التي هي في التعريف "المبسّط" حكم "الأغلبية" قد تقود إلى تهميش أو إقصاء مجاميع ثقافية، دينية أو سلالية أو لغوية أو غيرها.

أمّا في خصوص الحالة التركية "صلُحت أم لم تصلح؟" فإنّه لا يمكن تعميمها وإنْ كانت الاستفادة من التجارب جميعها ضرورية ولكن دون استنساخ أو تقليد، نظراً لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتاريخ تطوّر كل بلد.

ويطرح المؤلّف موضوع الفيدرالية وإنْ كان بتردّد، فهو معها لأنّها يمكن أن تحدّ من انتهاك حقوق المسيحيّين والحفاظ على هويّتهم وتعزيز حقّهم في تقرير مصيرهم، لكنّ الطّابع الدّيني يمكن أن يتحوّل إلى نوع من التقسيم أو إلى نظام طوائف (لبنان مثالاً) ويستبعد الانفصال أو الاستقلال وقد وجدتُ ذلك ملتبساً.

وبعد أن يسلّط الضوء على عدد من العناوين الخاصة بحقوق الإنسان وتطبيقات الفكر الإسلامي المعاصر على غير المسلمين، والمساواة في دساتير دول المشرق العربي، يستعرض بعض الخلاصات المهمّة منها: عدم تطوّر العقلية العربية المشرقية وانخفاض مستوى الوعي الحقوقي، وعدم تمثّل مفاهيم الحداثة وطغيان الهويّة الدينية على مبادىء المواطنة وعدم إقرار مبادىء المساواة، وهي خلاصات أجدُني متّفقاً معها.

ويركّز المؤلّف على عدد من الحلول التي نشترك معه في خطوطها العريضة ومنها الإقرار بالتعدّدية وصياغة قوانين وتشريعات أحوال شخصية خالية من أشكال التّمييز مع مراعاة الاتفاقيات الدولية وسنّ قانون زواج مدني (والمقصود قانون موحّد)، وإنْ كانت الفكرة غير واضحة لأنّه ربطها مع إمكانية المحافظة على قوانين الأحوال الشّخصية لكلّ طائفة، ناهيك عن مراجعة المناهج التعليمية والتّربوية وتحريم الحضّ على الكراهية والعنف وهي مسألة جديرة بالاهتمام، ويمكن أن نضيف الدّور المهمّ والبارز الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني كـ"قوّة اقتراح" و"مشاركة"، وليس "قوّة احتجاج" و"اعتراض" وحسب، إضافة إلى ضرورة "إصلاح الفكر الديني" وتنقيته من كل ما علق به من شوائب لا علاقة لها بالدين، كما ينبغي التمييز بين الدين والنصّ الإلهي والتفسير والتأويل الفقهي، فهذه الأخيرة من صنع البشر وهم خطّاؤون.

–II–

أرى أنّ الباحث في جهده المضني قد نجح في مقاربة عدد من الأطروحات والمفاهيم ذات العلاقة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، مستخدماً – على نحو متقن ودقيق – مصادر ومراجع مهمّة ومعتمدة، في إطار منهجيّة وضعها لنفسه بأسلوب سلس ولغة متماسكة، ما يفتح الشهيّة لنقاش حقوقي ومعرفي وثقافي، فيما يتعلّق ببعض المفاهيم التي طرحها مثل "الأقليّة" و"الأكثرية" وهي مصطلحات بحاجة إلى رؤية موحّدة إزاءها نظراً لما تحمله من إغراض وقصدية حتى وإن استخدمتها "الأمم المتحدة" في "إعلان حقوق الأقليّات" الصادر العام 1992 و"إعلان حقوق الشعوب الأصلية" الصادر العام 2007 وهنا يمكن أن نُدرج عدداً من التناظرات فيما يتعلّق بالهويّة، بقدر ما يرتبط بالعنوان الذي نناقشه، فهناك هويّة ثابتة وأخرى متحوّلة، وهناك هويّة ساكنة وثانية متحرّكة.

لقد تولّدت عندي قناعة منذ نحو ثلاثة عقود من الزمان عن عدم استخدام مصطلح "الأقليّة" و"الأغلبيّة" إلاّ "مجازاً"، لا سيّما بخصوص المجموعات الثقافية ولا أقول "الأقلّيات" لأنّها تستبطن ضمنيّاً عدم المساواة والهيمنة من جهة، والاستتباع والرّضوخ من جهة أخرى.

وأفترض أنّها مصطلحات تصلح لتوصيف القوى والتجمّعات السّياسية والحزبية والكتل البرلمانية وليس "المجتمعات المتعدّدة الثقافات"، لأنّ المسألة لا تتعلّق بالعدد والحجم، إنّما لها علاقة بالحقوق المتساوية التي ينبغي أن تتمتّع بها المجموعات الثقافية صغيرها وكبيرها، بغضّ النظر عن عددها.

هذا الأمر الذي توقّفتُ عنده باجتهاد حاولت أن أحاجج فيه بأكثر من محفل وبحث وكتاب، ويمكن الإشارة هنا إلى كتابين الأوّل بعنوان: "فقه التسامح في الفكر العربي – الإسلامي – المواطنة والدولة"، والثاني: "أغصان الكرمة – المسيحيّون العرب"، لما لتلك المصطلحات من دلالات وانعكاسات على مجمل النّظام السّياسي ومبادىء المواطنة التي تقوم على الحرّية والمساواة والعدالة والشّراكة والمشاركة.

أضف إلى أن ثمّة هويّة عامّة أو شاملة وهويّة فرعية أو خاصة، والهويّة سواء أكانت "أقلّويّة أو "أغلبويّة"، فهي قد تكون مضطهَدة أو مضطهِدة!! مثلما يمكن أن تكون الهويّة مفتوحة أو مغلقة، وتتوزّع الهويّات الفرعية أحياناً بين الإثنيات والأديان والسلالات واللّغات والآيديولوجيات.

– III –

سأحاول أن أضعَ سيناريوهات هي أقرب إلى الأوهام التي عاشت معنا بخصوص حلّ مسألة الهويّات، دينية كانت أو إثنية أو غيرها، إذْ لا أجد هناك حلولاً مطلقة أو نهائية أو سرمدية لهذه المسألة، لأنّها تشبه الكائن الحي في تطوّرها وتفاعلها، إذْ أنّها كالحقوق الإنسانية تتخالق على نحو لا محدود. وفي هذا المجال يطيب لي أن أشتبك وديّاً مع المنظومة المعرفية والحقوقية التي يتبنّاها المؤلّف اتّفاقاً وتمايزاً.

السّيناريو الأوّل أو الوهم الأوّل – إنّ الدول الصّناعية والمتقدّمة والدّيمقراطية والعلمانية والليبرالية حلّت مسألة الهويّة، بإقرار مبادئ المواطنة، لكنّ مثل هذا الحل كان مبتوراً وظرفياً وغير متكامل، لأنّ حاجات الإنسان في تطوّر دائم، الأمر الذي يتطلّب تعميقاً وتطويراً تلبية لاحتياجات جديدة تعبّر عن الهويّة في حقب زمنية لاحقة.

السّيناريو الثّاني أو الوهم الثّاني – إنّ تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة التامّة في الدول الديمقراطية العلمانية المتقدّمة ذات التوجّه الليبرالي، يدفع صراع الهويّات إلى الخلف، لكنّ ذلك، مثلما تُبيّن التّجربة، لم ينهِ الصراع أو الجدل أو التفكير في خيارات وبدائل لانبعاث الهويّات الفرعيّة.

وهناك نماذج كثيرة مثل الصّراع بين الوالانيين والفلامانيين في بلجيكا على الرّغم من أنها دولة ديمقراطية وفيدرالية وعلمانية والمواطنة المتساوية فيها محترمة، وكذلك رغبة كاتالونيا وإقليم الباسك بالانفصال عن إسبانيا ومقاطعة الكيبك عن كندا، واسكوتلاندا عن بريطانيا، وحساسيّات ومشاكل جنوب فرنسا وجنوب إيطاليا وغيرها، إذْ توجد نحو 20مسألة تتعلّق بحقوق المجموعات الثقافية تنتظر حلولاً ومعالجات مُرضية في الغرب.

الفارق الأساسي بين مجتمعاتنا والمجتمعات الديمقراطية هي أنها تمتثل لحكم القانون في حلّ خلافاتها وهو ما سعى المؤلّف لإبرازه ونتّفق معه، أي أنهم يلجأون إلى السلم والاحتكام إلى الدستور وإلى التفاهم والتسويات الرّضائية، في حين أنّ النزاع لدينا ينتقل إلى الوسائل العسكرية والعنفية، وأحياناً يتمّ الاستقواء بأطراف خارجية تزيد اللوحة تعقيداً.

السّيناريو الثّالث أو الوهم الثّالث – اعتقادنا أنّ الدول الاشتراكية السّابقة حلّت مسألة الهويّة، حتى ظنّ البعض أنّ ألمانيا الديمقراطية أصبحت "أمّة منفصلة" عن الأمّة الألمانية، وهو ما تبنّاه دستورها في العام 1977بحكم نظامها الاجتماعي، لكنّ هذا الوهم سرعان ما أثبت "قصر النظر"، وأدّى لدى فريق من الذين كانوا ينظرون إلى التجربة الاشتراكية باعتبارها "قوّة مثل" و"نموذج رائد"، إلى القنوط واليأس والإحباط، خصوصاً بعد أن اندلعت الموجة الدينية والطائفية، بكلّ بدائيّتها في العديد من الدول الاشتراكية السابقة، وقادت هذه إلى انقسامات وحروب طاحنة، فيوغسلافيا انشطرت إلى ستة أقسام والاتحاد السوفييتي إلى خمسة عشر قسماً، وانفصلت جمهورية تشيكوسلوفاكيا مخملياً إلى جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك، ولا تزال الحروب والصّراعات قائمة والحلول بعيدة المنال، كان آخرها بين روسيا وأوكرانيا، خصوصاً بشأن شبه جزيرة القرم.

السّيناريو الرّابع أو الوهم الرّابع – إنّ صراع الهويّات ينحصر في العالم الثالث، لكنّ ذلك ليس صحيحاً بالكامل، فقد استطاعت بلدان "عالمثالثية" أن تجد طريقها الخاص إلى الديمقراطية وتجد حلولاً لقوميات وأديان ولغات متعدّدة، مثل الهند وماليزيا، اللّتين لهما هويّات موحّدة، مع الهويّات المتعدّدة الدينية والطائفية والإثنية والسلالية واللّغوية، المختلفة والمتعايشة والمتصالحة في الآن، دون أن يختفي الصّراع أو الجدل المحتدم بينها، وهناك تجارب أخرى على هذا الصعيد، والمسألة مرهونة بنوع نظام الحكم من جهة، ومن جهة أخرى بالخيارات المجتمعيّة ودرجة التوافق الوطني والثّقافي، ووسائل التعبير عن الشعور بالتميّز والخصوصيّة.

السّيناريو الخامس أو الوهم الخامس –ترفُّعنا عن الخوض في المسألة الدينية وذيولها الطائفية، بزعم "علمانيّتنا" وإيماننا بالهويّة الوطنية الجامعة، العابرة للطوائف والإثنيات، باعتباره الحلّ الأمثل، لكنّ ذلك لم يكنْ إلاّ هروباً إلى الأمام وعدم مواجهة المشكلة التي تعيش بيننا، حتى إذا ما استفحلت أصبحت الحلول المطروحة لمعالجتها شحيحةً ومحدودةً، خصوصاً وقد تمّ استثمارها من قوى خارجية إقليمية ودوليّة.

ويبقى النموذج "الداعشي" مثالاً صارخاً في استهداف المسيحيّين، لا سيّما بفرض "التأسلم" عليهم أو مطالبتهم بدفع الجزية أو الرحيل، وإلاّ فإنّ القبور المفتوحة تنتظرهم. وذلك جزء من مخطّط بعيد المدى يسعى منذ عقود لتفريغ المنطقة من أهلها الأصليّين ليتحكّم أصوليّوها، ابتداءً من فلسطين مروراً بلبنان والعراق وسوريا ومصر وغيرها. فداعش ودولة الخلافة "الخالصة" هي الوجه الآخر لدولة "إسرائيل" اليهودية "النقية".

– IV –

والآن لماذا يُستهدف المسيحيّون وهل حقّاً هم "أقليّة"؟

تقف عدّة أسباب خلف استهداف المسيحيّين وتتزامن مع نشوء تيار "أصولي" متطرّف ومتعصّب، سواء اتّخذ اسم تنظيمات "القاعدة" أو "داعش" أو "جبهة النصرة" (جبهة فتح الشام) أو أي مسمّى آخر، وواكبه احتلال العراق وما تركه من ردود أفعال على شعوب المنطقة.

السّبب الأوّل: دفع المسيحيّين للهجرة لترسيخ الاعتقاد السّائد – وخصوصاً لدى المجتمعات الغربية – على أنّ المسلمين لا يريدون العيش مع المسيحيّين في دول المشرق، وجوهر المشكلة هو تعصّبهم وتطرّفهم حتى مع سكان البلاد الأصليّين. هذا ما تروّج له الصهيونيّة العالمية، وقد لقي صداه في الغرب لدرجة أنّ هناك "رُهاب" من الإسلام وهو ما يُطلق عليه "الإسلامفوبيا".

السّبب الثّاني: تمزيق النّسيج الاجتماعي لمجتمعات وشعوب أصيلة ومتجذّرة في تعايشها وشراكتها، الأمر الذي سيؤدّي إلى مضاعفة أسباب الهجرة. وهنا تبرز مسألة معالجة "الاندماج والإدماج" التي تحدّث عنها الدكتور جرجس، والتي ربطها بفكرة المواطنة.

السّبب الثّالث: إظهار عدم التّعايش "الإسلامسيحي" في الشرق، مما يعني عدم رغبة المسلمين في التعايش مع الغرب المسيحي، حيث يوجد ما يزيد عن 15مليون مسلم يعيش في أوروبا وأميركا وكندا وغيرها، وهو ما يثير مشكلات تتعلّق بالهويّات وتفاعلها.

السّبب الرّابع: تشويه صورة العرب والمسلمين بشأن الأديان الأخرى، والدليل محاولة "استئصال" المسيحيين وهو ما تتعكّز عليه "إسرائيل" مستفيدة في دعايتها السوداء من الأعمال الإجرامية لداعش والجماعات الإرهابية، لأنّها تدّعي أنّ صراعها مع العرب والمسلمين هو صراع دينيّ تناحريّ إقصائيّ لا يمكن حلّه. وبما أنّ المسلمين يزيد عددهم على مليار ونصف المليار إنسان، فهذا يعني أنّهم يريدون "استئصال" اليهود من الوجود.

وتستهدف "إسرائيل" من وراء ذلك استدرار العطف من جهة وكسب الغرب والعالم إلى جانبها من جهة أخرى، بوصفها "ضحية".

وهكذا يختفي بطريقة مبرمجة ومدسوسة الجانب العنصري الصهيوني المتعصّب في الصراع مع العرب ليصبّ في مصلحة "إسرائيل"، التي تغتصب الأرض وتطرد سكانها الأصليين وتمارس العدوان منذ قيامها وحتى يومنا.

السّبب الخامس: ضيق هامش الاعتراف بالتنوّع والتعدّدية وادّعاء الأفضليات والزّعم باحتكار الحقيقة، وبالطبع شحّ مساحة الديمقراطية في العالم العربي وتدنّي مستوى الحرّيات العامّة والشخصية، ما شجّع خلق بيئة خصبة لنمو العنف والإرهاب والاستبداد، حيث تجد التنظيمات الإرهابية ضالّتها في استهداف الآخر، لا سيّما المسيحيين وأتباع الأديان الأخرى.

السّبب السّادس: استنزاف طاقات علميّة وفكريّة وفنيّة وأدبيّة يمتلكها المسيحيون، فضلاً عن كفاءات اقتصادية واجتماعية هائلة تشكّل الموزاييك المجتمعيّ والتنوّع الطائفي. وفي ذلك خسارة كبرى لشعوب المنطقة وطاقاتها البشرية وإضعاف لدولها الوطنية.

السّبب السّابع: إضعاف التضامن المسيحي الدولي مع شركائهم المسلمين في الشرق وتحديداً فيما يخصّ القضية الفلسطينيّة علماً أن مسيحيّي الشرق، خصوصاً الذين يعيشون في الفاتيكان قد دافعوا عن عروبة فلسطين بقوّة وجدارة، وقد رفض الفاتيكان حينها قرار التّقسيم رقم 181الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 1947 وهو ما ورد على لسان رئيس أساقفة نيويورك سبلمان Spellman انطلاقاً من فكرة أنّ أرض فلسطين كلّها مقدّسة بالنّسبة للمسيحيّة، وذلك بعد إعلان بريطانيا انتدابها على فلسطين وإحالة القضية إلى الأمم المتحدة. وهنا أستحضر الموقف الريادي للمطران كبوجي.

– V –

خلاصة القول: كان المسيحيّون وسيبقون جزءًا من النّسيج الاجتماعي والسّياسي والتاريخي لبلدان المنطقة وشعوبها، ولعلّ واحداً من سرّ جمال التكوينات الثقافية العربية، لا سيّما للمشرق العربي هو التنوّع والتعدّدية التي عرفها، لكنّ المنطقة ولأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، شهدت هجرة مسيحيّة في العقود الأخيرة الماضية، وإذا كان المسيحيّون قبل نحو قرن من الزمان يشكّلون نحو 20% من سكان المنطقة، فإنّهم اليوم أقل من 5% وقد تتراجع نسبتهم كلّما ارتفعت موجة العنف والإرهاب التي تدفعهم للهجرة خصوصاً بازدياد درجة معاناتهم وشعورهم بالاستلاب.

وقد حاولت "إسرائيل" منذ احتلالها فلسطين التركيز على تهجير المسيحيّين، وفصلهم عن المسلمين، بهدف تفريغ الوطن منهم بزعم أنّ الصراع ديني وهو بين المسلمين واليهود، وليس صراعاً كيانياً حقوقياً يتعلّق بشعب احتُلّت أراضيه، وبين مغتصب ومستعمر استيطاني إجلائي.

وحين أقول إنّ المسيحيين ليسوا "أقليّة" فلأنّ أغلبيتهم عرب وهؤلاء بالطبع "أغلبية" في بلدانهم، كما أنّ الأكثرية السّاحقة منهم تعتبر الرابط العروبيّ وخصوصاً اللّغة العربية هي التي تجمعهم بأوطانهم وبشركائهم، ناهيك عن دورهم التنويري والحداثوي ومساهمتهم في نضال أمّتهم وشعوبها من أجل انبعاثها الحضاري.

المسيحيّون في المشرق العربي موضوع راهني ومستقبلي لأنّ معالجة قضايا التنوّع والتعدّدية وحقوق المجاميع الثقافية ترتبط بصميم المواطنة ودولة القانون والحقّ. وهو ما حاول الدكتور نائل جرجس عرضه بتقديم رؤى وتصوّرات وطرح حلول وإجابات ناجعة، وإن تغلّب فيها السياسي أحياناً على الحقوقي، وهو ما يثير أسئلة متشابكة ومعقّدة بقدر تعقيدات الواقع العربي بحاجة إلى حوار معرفي وموضوعي، بحيث تنسجم المقدّمات النظرية الحقوقية مع الاستنتاجات العملية ولا يترك للأحكام المسبقة أن تأخذ طريقها في إطار البحث العلمي. ويتطلّب الأمر تكوين رأي عام مجتمعي يؤمن بالمشترك الإنساني ويقرّ بمبادىء المساواة والعدالة والشراكة في فضاء من الحرّية، كيما تصبح مبادىء المواطنة ملزمة على صعيد الدولة والمجتمع.

□ أكاديمي ومفكّر عربي

> وفقاً لكثير من التجارب يمكن اختيار "الديمقراطية التوافقية" لفترة انتقالية محدودة، أي لتجاوز مراحل الانتقال والتحوّل الديمقراطي، التي غالباً ما تكون عسيرة، كما أنّها قد تؤدّي إلى المحاصصة والتقاسم الوظيفي، الديني أو المذهبي أو الإثني أو غير ذلك، في حين أنّ حقوق الإنسان وحدها تؤدّي إلى نوع من "التطامن" في تلبية حقوق المجموعات الثقافية المشروعة، وهي التي يمكن أن تؤمّن الضمانات الضرورية وخصوصاً في المجتمعات المتعدّدة الثقافات، لأنه حتى الديمقراطية التي هي في التعريف "المبسّط" حكم "الأغلبية" قد تقود إلى تهميش أو إقصاء مجاميع ثقافية، دينية أو سلالية أو لغوية أو غيرها.

# الحل الناجع لمعضلة عنف الأسلحة النارية

هارون يحيى
اسطنبول

مرة أخرى، تثير عملية إطلاق النار الجماعي في فلوريدا ناقوس الإنذار وتحظى باهتمام وتفكير على مستوى العالم، لتطرح السؤال الملح، ما هو السبب الحقيقي لهذه المشكلة؟ هل يعود ذلك لسهولة اقتناء الأسلحة من محلات البيع؟ أم السبب يعود للأمراض العقلية التي تميز مستخدمي هذه الأسلحة؟ وهل يمكن أن يكون ذلك بسبب عدم تطبيق القانون أو الفجوات الكامنة في المعلومات التي تملكها أجهزة الشرطة؟ من الواضح أن السبب يكمن في أمور أكثر عمقا، بما أن حوادث مماثلة أصبحت تقع بوتيرة جنونية. لكن ماذا عن ثقافة الكراهية والتمجيد المهول الذي تغدق به وسائل الإعلام باستمرار على أعمال العنف؟

من المؤكد أن هناك تضافرا للعديد من العوامل وراء اقتراف مثل هذه الأعمال الوحشية، ومن شأن دراسة كل عامل من هذه العوامل على حدة أن يشكل وسيلة للبحث عن حل للمعضلة، لكن هناك نقطة حاسمة تمر على ما يبدو، دون أن يلاحظها أحدٌ في معظم الأوقات: قضايا الغضب التي تظل عالقة بدون حل. يمكن رصد آثار هذه النزعة المزعجة في مجموعة متنوعة من مسارح الأحداث، على غرار الاحتجاجات السلمية في الشوارع التي تتحول فجأة إلى أعمال عنف، وفي المدارس حيث ينفجر غضب المراهقين فجأة لمجرد شعورهم بأن شخصا ما قد نظر إليهم بطريقة غير لائقة، أو في ممر بأحد متاجر البقالة. ما السبب إذن وراء هذه الموجات من الغضب الشديد؟ ما الذي يجعل الشخص يفقد صوابه ويرتكب عملًا من أعمال العنف؟ إن سلوكيات منفذي عمليات إطلاق النار أو أي نوع من الاعتداءات، تناقض تماما جميع جوانب الأخلاق الحميدة، وعلى رأسها المحبة والتعاطف والرحمة. إن مرتكبي هذه الأعمال ينظرون إلى العالم وكأنه ساحة قتال دموية، تفرض عليهم استخدام القوة الغاشمة والوحشية، من أجل ضمان البقاء على قيد الحياة. إن ما يجعل هؤلاء الشباب يتحولون إلى قتلة أشرار هو ما تعرضوا له طيلة سنين من تلقين للأيديولوجية المادية التي قضت على أخلاق الناس وانتزعت من نفوسهم بهجة الحياة، وقد شجعتهم هذه المادية على تنمية روح الأنانية والجشع وعلمتهم الحرص فقط على تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين، وأبْعدتهم عن جميع الفضائل الأخلاقية الجميلة مثل المحبة والحنان والمغفرة والتفاهم، وجعلتهم يشعرون بأنهم في وضع »مواجهة العالم «وأنه لا يوجد أحد يمكنهم الوثوق فيه، في عالم يشكل من وجهة نظرهم، ساحة لكفاح وقتال مستمرين. عندما ينشأ شخصٌ على مثل هذه الرسائل، والأسوأ من ذلك، عندما يبدأ في تصديقها، كيف لا يترجم هذا الشعور عمليا إلى غضب؟ لذا لا ينبغي لنا أن نُفاجأ بعد عقود من التلقين المادي والثقافة المتولد عنه، أن يواجه العالم هذه الموجات الرهيبة من العنف الغاضب. من الشرق إلى الغرب، يبدو أن شعوب العالم غارقة في غضب أهوج يؤدي إلى مشاهد مروعة.

من السهل جدا إثارة أعمال الشغب بعملية مناوشة واحدة كفيلة بأن تدفع مئات الآلاف نحو حركات هائلة من العداء، يمكننا في هذا الصدد أن نتذكر أعمال الشغب في إنكلترا عام 2011 شارك الآلاف في أعمال الشغب في مدن مختلفة من إنكلترا، بما في ذلك لندن، ارتكبوا خلالها أعمال تخريب ونهب واسعة النطاق، أسفرت هذه الموجة من العنف عن مقتل خمسة أشخاص، ونتذكر أيضا كيف تحولت احتجاجات الربيع العربي إلى أعمال عنف وأدت إلى حروب أهلية مروعة. وحتى الإرهاب هو نتيجة غير مباشرة للشعور بالغضب. يُشكل الغضب، وفقا لأحد علماء الأعصاب الذين درسوا الأسباب وراء أعمال العنف، السبب العميق للإرهاب في جميع أنحاء العالم، أكثر من أي عنصر آخر.

**مشكلة خطيرة**

من الواضح أن هذه مشكلة خطيرة لا بد من الإقرار بها ومعالجتها على الفور. في الآونة الأخيرة، نزع البعض إلى إلقاء اللوم على الأمراض العقلية، في عمليات العنف، لا سيما بعد عملية إطلاق النار في مدرسة فلوريدا الأخيرة، لكن الحقيقة هي أن جرائم العنف نادرا ما ترتكب من قبل أشخاص مختلين عقليا، والمحزن في الأمر أن المرضى العقليين هم في الواقع عرضة ليكونوا ضحايا جرائم العنف أكثر منهم جناة. وجاء وفقا للخبراء في الإدارة الفيدرالية لخدمات الصحة العقلية وتعاطي المخدرات »إن نسبة أعمال العنف المرتكبة من قبل الذين يعانون من مرض عقلي ضئيلة بحيث حتى في حالة معالجتها تماما بطريقة من الطرق، ستظل 95بالمئة من جرائم العنف قائمة ؟«ومن ثم، الاقتصار على معالجة هذه الأمراض لن يضع حدا لهذه المشكلة. ثمة مسألة أخرى تطفو إلى السطح، تتمثل في سهولة بيع الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسهم في تفاقم المشكلة وصب الزيت على النار. ومع ذلك، يبدو أن وضع التشريعات لا يحل هذه المشكلة لأنه حتى لو تم إصدار قوانين جديدة للحد من مبيعات الأسلحة ، سيظل بإمكان المجرمين الوصول إليها. هناك حلول حقا، حلول سريعة وقصيرة الأجل مثل تقييد عدد الذخائر أو تعيين ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية للقيام بدوريات في الأماكن المزدحمة، ويمكن أيضا استخدام تقنيات المراقبة عبر الإنترنت للكشف عن الأفراد المضطربين الذين يهددون الآخرين، ولديهم احتمال كبير بارتكاب جرائم عنيفة، ويمكن التدخل لإبطال أعمالهم الإجرامية، لكن حتى لو تم اتخاذ مثل هذه الإجراءات، لن تشكل حلولا حقيقية من شأنها أن تحل المشكلة برمتها، لأنه عندما يقرر شخصٌ ما استخدام العنف، فلن يحتاج إلى بندقية، الأهم هو منع فورة الغضب التي تسيطر على الأفراد الذين يرتكبون هذه الجرائم. وبالتالي، بعد سرد عينة من هذه الحلول قصيرة المدى، دعونا نقوم بما هو أكثر أهمية ويكون أكثر فائدة على المدى الطويل. لقد تسببت الثقافة المادية، إلى جانب استمرار تمجيد العنف في معظم الأحيان، في القضاء على مشاعر المحبة والتعاطف التي حثت عليها الأديان السماوية.

ومن الأهمية بمكان أن نعيد تأسيس ثقافة الحب ونعيد القيم الأخلاقية إلى عالمنا. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن يكون المسيحيون أكثر تقى، ويجب أن يكون اليهود أكثر تدينًا ويجب أن يلتزم المسلمون بالقرآن. ويُعد »السلام «أول وأهم دعوة موجهة من الله سبحانه وتعالى للبشرية في جميع الأديان التي ترشد الناس إلى المحبة والتعاطف والثقة والمغفرة والإيثار مع كل خلقه. وهكذا، يجب على المسيحيين والمسلمين واليهود أن يتذكروا الكلمات الجميلة في كتبهم المقدسة: »لاَ تُسْرِعْ بِرُوحِكَ إِلَى الْغَضَبِ، لأَنَّ الْغَضَبَ يَسْتَقِرُّ فِي حِضْنِ الْجُهَّالِ) .«سفر الجامعة).

»اَنْزِعُوا عَنْكُمْ كُلَّ حِقْدٍ وَنَقْمَةٍ وَغَضَبٍ وَصَخَبٍ وَسُبَابٍ وَكُلَّ شَرٍّ. 32وَكُونُوا لُطَفَاءَ بَعْضُكُمْ نَحْوَ بَعْضٍ، شَفُوقِينَ، مُسَامِحِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً كَمَا سَامَحَكُمُ اللهُ فِي الْمَسِيحِ(32-4:31). (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (الآية 134 سورة آل عمران).

**تدابير تقنية**

بالإضافة إلى التدابير التقنية، ينبغي على كافة الدول التركيز على تثقيف الجمهور بأخلاق الدين، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور أساسي في هذا الجهد الكبير. وفقط من خلال تنظيم حملة شاملة تعمل على منع إثارة المشاعر السلبية من الكراهية والانتقام، يمكننا إنقاذ الناس من المزاعم الخاطئة للمادية التي تجعل حياتهم بلا معنى. إن العودة إلى الفضائل الجميلة التي يروج لها الدين، وتعزيزها، سيسهم إلى حد كبير في إنقاذ الناس من الوقوع في فخ الغضب الجامح. لا يوجد فائزون في ثقافة الكراهية. وفي الوقت الذي تبذل الجهود في محاولة الحفاظ على الظروف المناسبة في العالم وتحسينها وتسليم هذا العالم في أحسن حال إلى الأجيال القادمة، فقد أظهرت لنا مئات السنوات الماضية، عواقب تجاهل العالم الروحي، الذي يتمثل في الوجود الواعي والذكي، في الحياة. وعندئذ فقط سيكون عالمنا مكانًا أكثر أمانًا لينعم فيه الجميع.